

كلمة مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المعلمي، يلقيها نيابةً عن المجموعة العربية خلال جلسة النقاش العام للجنة الرابعة في الدورة الـ ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، يؤكد فيها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بناءً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي وضعت خارطة الطريق للحل النهائي في إطار حل الدولتين*

٢٠٢١/١٠/٢٠

أكدت المملكة العربية السعودية، نيابة عن المجموعة العربية، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واسترداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بناءً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي وضعت خارطة الطريق للحل النهائي في إطار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م.

جاء ذلك في كلمة المجموعة العربية خلال جلسة النقاش العام للجنة الرابعة في دورة الجمعية العامة ٧٦ والتي قدمتها المملكة العربية السعودية نيابة عن المجموعة وألقاها معالي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة معالي السفير عبد الله بن يحيى المعلمي.

وأعرب السفير المعلمي، في بداية الكلمة، عن التهنئة لرئاسة أعمال اللجنة الرابعة ولنوابها وأعضاء المكتب على انتخابهم، مؤكداً ثقة الوفد والمجموعة العربية في قدرة رئاسة اللجنة للوصول وتحقيق ما نصبوا إليه من نتائج.

وأوضح أن أكثر من ٧٥ عاماً مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م حصلت خلالها العديد من المستعمرات على استقلالها ولا يزال هناك بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مجدداً التأكيد على الحق الغير قابل للتصرف للشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالحق في تقرير المصير.

وأكد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بممارسة مسؤولياته لإلزام إسرائيل باحترام قرارات المجتمع الدولي المتعلقة بإنهاء احتلالها للأراضي العربية في فلسطين والجولان ولبنان. وقال السفير المعلمي: إنه لمن المؤسف أن تظل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وتمارس أفعالاً الجرائم، إلى جانب استخدام القوة المفرطة ضد شعب

* المصدر: وكالة الأنباء السعودية، واس

<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2296849>

أعزل، إن استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية بالرغم من صدور العديد من القرارات التي تطالب بوقف الاستيطان لهو انتهاك واستهتار واضح بالمجتمع الدولي، ومن هنا تطالب المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإعادة حقوقه المسلوبة.

وشدد على رفض المملكة واستنكارها تجاه خطط و إجراءات إسرائيل التي تستهدف مصادرة منازل الفلسطينيين وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، واقتحام ساحات الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمة ومحاولة طمس هويته العربية الإسلامية، مبيناً أن هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية ستؤدي إلى تقويض فرص السلام.

وأضاف: إن سياسة بناء المستوطنات والتوسع الاستعماري التي تقوم به السلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية كفيلة بتدمير إمكانية التعايش السلمي، أن الإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهجها إسرائيل في الأرض الفلسطينية ستؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار في فلسطين بشكل خاص والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بشكل عام، وإن أفضل الطرق لتحقيق الأمن والاستقرار هو باستئناف المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف.

وأفاد معاليه، أن الموقف التاريخي للمملكة العربية السعودية وقياداتها عبر الأزمنة هو موقف داعم للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ويقوم على مبدأ أن القضية الفلسطينية هي قضية أساسية وجوهرية في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وستظل قضية فلسطين محورياً أساسياً في سياسة المملكة العربية السعودية حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه وارضه ويتحقق هدف انشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وقدم السفير عبد الله المعلمي، الشكر لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على ما تقوم به من جهود بالرغم من المخاطر والظروف الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء إجراءات تضييق الخناق التي تقوم بها سلطات الاحتلال، مؤكداً على أنه لا بد من تضافر جميع الجهود لتوفير الدعم اللازم للأونروا لتقوم بأعمالها الإنسانية في الأرض المحتلة.

وأعرب عن دعم المملكة العربية السعودية للجهود التي تقوم بها المملكة المغربية الشقيقة من أجل إيجاد حل سياسي واقعي لقضية الصحراء المغربية على أساس التوافق بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس، مجدداً التأكيد على دعم المملكة العربية السعودية لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية في إطار سيادة المغرب ووحدة ترابة الوطني كحل يتطابق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، هذه المبادرة التي حظيت بترحيب مجلس الأمن من خلال القرارات التي صدرت منذ العام ٢٠٠٧م، إلى جانب ترحيب المملكة العربية السعودية بمشاركة

الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في دورات لجنة الأربعة والعشرين ٢٠٢٤ وكذلك المشاركة في المائتين المستديرتين في جنيف.

ورحب السفير المعلمي بانعقاد المائتين المستديرتين بمشاركة المملكة المغربية إلى جانب الجزائر وموريتانيا والبوليساريو، داعياً إلى الاستمرار في هذا النهج للوصول إلى حل لإنهاء هذا الصراع طويل الأمد، ومعرباً عن ترحيب المملكة بتعيين ستافان دي ميستورا مبعوثاً شخصياً جديداً للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء المغربية.

وتابع القول: لقد أسهمت المملكة المغربية الشقيقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء المغربية في إطار النموذج التنموي الجديد، والإنجازات الجوهرية في مجال حقوق الإنسان، ولعل من أهم الخطوات التي تمت مؤخراً في الصحراء المغربية هي الانتخابات التشريعية التي عقدت أسوة ببقية المدن والمناطق في المملكة المغربية، ولا بد من الإشادة أيضاً في هذا المقام، بجهود المملكة المغربية في مكافحة جائحة كوفيد - ١٩ وتوفير اللقاح لعدد كبير من السكان في الصحراء المغربية.

ومضى المعلمي يقول: نجدد التأكيد على دعمنا للجهود المبذولة من قبل المملكة المغربية الشقيقة للوصول إلى حل لهذا النزاع الإقليمي، ونذكر بأهمية التحلي بالحكمة والواقعية وروح التوافق من جميع الأطراف المعنية، وإن حل هذا النزاع سيساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، كما نعرب عن رفضنا لأي مساس بالمصالح العليا للمملكة المغربية الشقيقة أو التعدي على سيادتها أو وحدة ترابها الوطني.

وأبان معالي السفير عبد الله المعلمي، في ختام الكلمة، أن الدول الأعضاء أجمعت على ضرورة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل بموجبها ومن هذه المبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويشمل ذلك أيضاً الحالات التي وبالرغم من أنها لا تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلا أنها تمثل انتهاكاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، معرباً في هذا الشأن عن إدانة المملكة العربية السعودية لاستمرار إيران في احتلال الجزر الثلاث: طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبو موسى، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكداً دعم المملكة لحق دولة الإمارات الشرعي بإزاء سيادتها على الجزر ومطالبتها لإيران بإنهاء احتلال الجزر، إلى جانب دعم المملكة لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذه القضية بشكل سلمي من خلال المفاوضات المباشرة، أو من خلال محكمة العدل الدولية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>